الأمم المتحدة

A/HRC/19/72

الجمعية العامة

Distr.: General
9 January 2012
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، دودو ديان

موجز

وضع هذا التقرير في أعقاب زيارتين أداهما الخبير المستقل إلى كوت ديفوار، من ١٤ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ومن ٧ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويهدف إلى استعراض التطور العام لحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار والقضايا المؤسسية المتعلقة بها حتى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ومنذ أداء الرئيس الحسن واتارا اليمين الدستورية، بدأ الوضع الأمني يتحسن شيئاً فشيئاً. بيد أن كوت ديفوار تظل بلداً هشاً في فترة نقاهة، وقد خرج مصدوماً من أزمات عدة أضرت به على مدى العقد المنصرم.

وفي هذا السياق، كان عقد الانتخابات التشريعية يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في ظروف جيدة من وجهة النظر التقنية، حسب جميع المراقبين، رغم الاستقطاب المرتبط بنقل الرئيس السابق لوران غباغبو إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ومقاطعة حزبه الانتخابات، خطوة كبيرة في عملية إعادة البلد إلى أوضاعه الطبيعية تدريجياً. ومع ذلك، ما تزال توجد تحديات يجب التغلب عليها، وهي تتعلق أحياناً بأسباب جذرية سابقة للأزمة تلت الانتخابات، لا سيما العلاقة بين مشكلة حيازة الأراضي والتوترات الطائفية، خاصة في غرب البلاد.

الرجاء إعادة الاستعمال

ومن بين التحديات المطروحة إعادة الأمن إلى كامل الأراضي وعلى الحدود، وإصلاح قطاع الأمن، واستعادة سيادة القانون والعدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب، والمصالحة، وتعزيز التعايش والتماسك الاجتماعي، واستعادة الدولة سيادتها وخدماتها على مجمل أراضيها، وإنعاش الاقتصاد، ومكافحة الفقر، وحماية المشردين واللاجئين وإرجاعهم إلى مواطنهم وإعادة إدماجهم.

ففي هذا السياق يستعرض الخبير المستقل أهم انتهاكات حقوق الإنسان التي وجّه إليها نظره، لا سيما المساس بالحق في الحياة، وأعمال التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، والاعتقال التعسفي، والاغتصاب، والمساس بحرية التعبير، والسطو والابتزاز، والاعتداءات وأعمال العنف الموجهة ضد أماكن العبادة والمسؤولين الدينيين، والمساس بالحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في الغذاء. وما تزال التوترات الطائفية على أشدّها في غرب البلاد، وتستلزم اتخاذ الحكومة تدابير عاجلة لتسهيل التعايش السلمي بين الطوائف ومنع العنف الطائفي الذي يفضي غالباً إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

فمعظم انتهاكات حقوق الإنسان تتأتى من قصور الدولة عن منعها أكثر من تأتيها من أي تواطؤ منها، لأسباب منها صعوبة إصلاح قطاع الأمن واستعادة هيبة الدولة على كل أراضيها.

ويجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب أولوية بغية الخروج من الحلقة المفرغة التي يغذيها تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد منذ عام ١٩٩٩. وعلى الآليات المنخرطة في عملية العدالة الانتقالية الجارية، خاصة لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، أن تقتلع الجذور العميقة للأزمة وتعتمد على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في ظل احترام حقوقهم في التعويض وعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

ويجب الحفاظ على نزاهة آليات العدالة الانتقالية، قضائية أو غير قضائية، واستقلاليتها. ومن الضروري، في هذا الإطار، ملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان دون تمييز على أساس انتمائهم السياسي أو القبلي أو الإقليمي أو الديني.

ويجب تدعيم ثقافة التعايش المتأصلة، التي أرساها على مرّ الزمن شعب كوت ديفوار كله، والتي تقوم على غنى تنوعه الإثني والثقافي والديني، وتّمت تغذيتها باحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وقواعدها.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٨	٤
ثانياً –	الوضع العام في البلد	٩-٤٨	٥
	ألف– السياق السياسي	٩-١٤	٥
	باء – تحدي الـــهُوية	١٥-١٨	٦
	جيم– التحدي الأمني	١٩-٢٤	٧
	دال – تحدي الإنعاش الاقتصادي	٢٥-٢٧	٨
	هاء – تحدي مكافحة الإفلات من العقاب	٢٨-٤٨	٩
ثالثاً –	حالة حقوق الإنسان	٤٩-٨٥	١٣
	ألف– الحقوق المدنية والسياسية	٤٩-٦٠	١٣
	باء – اللاجئون والمشردون داخلياً	٦١-٦٦	١٦
	جيم– النساء والأطفال	٦٧-٦٩	١٧
	دال – حالة السجون	٧٠-٧٥	١٨
	هاء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٧٦-٨٥	١٩
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٨٦-١٠٥	٢٠
	ألف– الاستنتاجات	٨٦-٩٠	٢٠
	باء – التوصيات	٩١-١٠٥	٢١

المرفق

قائمة محدثة تضم أسماء المحتجزين في إطار أزمة ما بعد الانتخابات (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) ٢٤

أولاً- مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٧ الذي أنشأ المجلس بموجبه ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، وطلب إلى الخبير أن يطلعه على أنشطته في دورته التاسعة عشرة.

٢- ويشمل التقرير الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهو ثمرة زيارتين إلى كوت ديفوار، الأولى من ١٤ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والثانية من ٧ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويتضمن قائمة توصيات موجهة إلى حكومة كوت ديفوار وإلى المجتمع الدولي.

٣- ويود الخبير المستقل أن يشكر السلطات الإيفوارية التي هيأت الظروف التي جرت فيها البعثتان في أحسن حال. وأنصت الخبير المستقل في أثناء البعثتين إلى جميع الفاعلين كي يستقي رؤاهم وآراءهم في وضع حقوق الإنسان، وكذا الحلول المقترحة لتعزيزه. والتقى في هذا الصدد كبار المسؤولين في البلاد. وهو يعرب عن تقديره لرئيس الجمهورية، الحسن واتارا، على صراحته وعلى وضوح ملاحظاته.

٤- وقابل الخبير المستقل رئيس الوزراء، غيوم سورو، ووزير الدولة، وزير الخارجية، والوزير المكلف بحقوق الإنسان والحريات العامة، ووزير الدولة، وزير العدل، ووزير الدولة، وزير الداخلية، ووزيرة الأسرة والمرأة والطفولة، والوزير المكلف بقدماء المحاربين وضحايا الحرب، ومدير ديوان وزير الدفاع.

٥- وقابل الخبير المستقل وكيل الجمهورية، والمدعي العسكري، والمدير العام للأمن الوطني، ورئيس أركان القوات الجمهورية لكوت ديفوار، ورئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ونائب رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، ونائب رئيس لجنة التحقيق الوطنية، وخلية التحقيق الخاصة. والتقى أيضاً ممثلي الأحزاب السياسية، لا سيما رئيس الجمهورية الأسبق، هنري كونان بيديي، رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، ومسؤولين في الجبهة الشعبية الإيفوارية وفي حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية، خاصة رئيسه، مامادو كوليبالي.

٦- والتقى الخبير المستقل ممثلين للمجتمع المدني، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمات النسوية، وممثلين للضحايا، وزعماء دين، وممثلين لأخويّة الصيادين التقليديين (الدوزوس). كما التقى ممثلين للسلك الدبلوماسي، منهم الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار، ومسؤولين من الاتحاد الأوروبي. وقابل أيضاً الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، آلبرت جيرارد كويندرز، ومساعده، أرنو أكودجينو، اللذين قدما دعماً حاسماً لبعثته.

٧- وإضافة إلى أبيدجان، زار الخبير المستقل كورهوغو حيث قابل الرئيس السابق لوران غباغبو، وأوديبني حيث التقى سيمون غباغبو، وبونديالي، وبواكي، ودالوا، وكاتيولا، وبونا، حيث يحتجز مسؤولون مقربون من الرئيس السابق غباغبو. وفي كل هذه المناطق، قابل الخبير السلطات الإدارية والقضائية والأمنية قصد استطلاع آرائها في التطورات الجارية في الميدان الخاص بكل منها.

٨- واستمع الخبير المستقل إلى العديد من شهادات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في كل من أبيدجان وداخل البلد؛ وزار أماكن ومواقع ترمز لانتهاكات حقوق الإنسان، مثل مخيم المشردين في دويكوي. وشكر الخبير بالخصوص الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومساعده المعني بسيادة القانون، والمدير بالنيابة لشعبة حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وموظفيه في أبيدجان، وأوديبني، وكورهوغو، وبواكي، ودالوا، ودويكوي، على تعاونهم الكامل والتام على تنظيم زياراته.

ثانياً- الوضع العام في البلد

ألف- السياق السياسي

٩- شهدت كوت ديفوار، التي كانت تعد لمدة طويلة نموذجاً للتنمية والاستقرار في القارة الأفريقية، نزاعاً مسلحاً مأساوياً منذ عقد من الزمن، وقد ترك في الوجدان الفردي والجماعي لسكانها جروحاً لم تندمل. أما الانتخابات الرئاسية، التي كان يُفترض أن تضع حداً لعشر سنوات من النزاع، فقد أدت إلى أزمة خلفت أكثر من ٣ ٠٠٠ قتيل وآلاف اللاجئين والمشردين الداخليين، إضافة إلى تدمير الممتلكات.

١٠- وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ذهب الإيفواريون إلى صناديق الاقتراع لاختيار ٢٥٥ نائباً من أصل ١ ١٥٧ مرشحاً للفترة التشريعية ٢٠١١-٢٠١٦. ويتعلق الأمر بأول اقتراع ينظم منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وبأول انتخابات تشريعية منذ العام ٢٠٠٠. وخرجت الجبهة الشعبية الإيفوارية ضعيفة من الأزمة التي تلت الانتخابات، بعد اعتقال أهم مسؤوليها أو نفيهم، ومنهم لوران غباغبو المحتجز حالياً لدى المحكمة الجنائية الدولية. ورغم دعوة الجبهة إلى المقاطعة، فإن عشرة من أعضائها ترشحوا للانتخابات بصفتهم مستقلين.

١١- وزار الخبير المستقل مراكز تصويت عدة في مقاطعة أبيدجان برفقة وفد من الدبلوماسيين ومديري الوكالات في إطار بعثة مراقبة أجراها الممثل الخاص. وقد جرت الانتخابات في ظروف جيدة عموماً، حسب المراقبين الإقليميين والدوليين. والحوادث التي سجلت لا تمس بمصداقية نتائج التصويت.

١٢- وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج التي أظهرت فوز تجمع الجمهوريين، وهو حزب الحسن واتارا، بـ ١٢٧ مقعداً، أي ٥٠ في المائة، يليه الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار: ٧٧ مقعداً، أي ٣٠,٣١ في المائة، والمستقلون: ٣٥ مقعداً، أي ١٣,٧٨ في المائة، والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام: ٧ مقاعد، أي ٢,٧٦ في المائة، وتجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام: ٤ مقاعد، أي ١,٥٧ في المائة، وحركة قوى المستقبل: ٣ مقاعد، أي ١,١٨ في المائة، والاتحاد من أجل كوت ديفوار: مقعد واحد، أي ٠,٣٩ في المائة.

١٣- وأحاط الخبير المستقل علماً بنسبة المشاركة التي بلغت ٣٦,٥٦ في المائة والتي نشرتها اللجنة الانتخابية المستقلة. ويمكن تفسير هذه النسبة الضئيلة نسبياً، أساساً، بالصدمة التي خلّفتها في وجدان السكان أعمال العنف التي تلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

١٤- ويأسف الخبير المستقل على أن جهود الحكومة والممثل الخاص للأمم المتحدة الرامية إلى إقناع الأحزاب السياسية بالمشاركة في الانتخابات لم تتكلل بالنجاح، الأمر الذي كان سيعزز المصالحة الوطنية وبناء الديمقراطية الإيفوارية الهشة. وحلل مسؤولو الجبهة الشعبية الإيفوارية، الذين قابلهم الخبير المستقل، نسبة المشاركة الضئيلة في الانتخابات التشريعية فاعتبروا أنها عقاب من السكان للحكومة استجابةً للدعوة إلى المقاطعة. وانتقدوا أيضاً احتجاز قادتهم وتجميد ممتلكاتهم.

باء- تحدي الهُوية

١٥- تنطوي الأزمة الإيفوارية على بعد مهم قوامه أزمة هوية التعددية الثقافية الإيفوارية التي تعود جذورها العميقة إلى التوظيف السياسي للمجموعة الإثنية، هذا التوظيف الذي يزيده سوءًا القضية المتكررة المتمثلة في الأراضي الريفية.

١٦- وفي عام ٢٠٠٤، كان الخبير المستقل لاحظ، في إطار ولايته السابقة بوصفه المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، عقب زيارته كوت ديفوار، أن المجتمع الإيفواري يتسم بخاصية مشتركة بين جميع المجتمعات المتعددة الإثنيات، وهي: التوتر القائم على الهوية، غير المحسوس والدائم، وهو تعبير عن كل تنوع يمكن أن يتحول إلى روح للتسامح والتبادل أو يكون مصدراً للنزاعات، بحسب السياق الأيديولوجي أو الاقتصادي؛ وفي نهاية المطاف، حسب الرؤية الإثنية للزعماء السياسيين وممارساتهم. وفي سياق هذا التوتر القائم على الهوية، كان المقرر الخاص لاحظ أن كوت ديفوار سائرة سيراً محفوفاً بالمخاطر نحو التمزق والتمييز.

١٧- ويرى الخبير المستقل أن تمزق نسيج العلاقات الإثنية شديد للغاية في غرب كوت ديفوار، حيث الرهانات العقارية المرتبطة بزراعة البن والكاكاو جسدت التوترات بين

السكان الأصليين والأجانب. وزار الخبير المستقل دالوا، ودويكوي، ولاحظ أن التوترات الإثنية والدينية، رغم الهدوء الظاهر، مستمرة وتفضي في كثير من الأحيان إلى انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا الوضع تدابير عاجلة من الحكومة وغيرها من الأطراف المؤثرة.

١٨- ولاحظ الخبير المستقل أيضاً استمرار خطاب التحريض على الكراهية القبلية والدينية في بعض وسائل الإعلام، لا سيما بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي على الشابكة (الإنترنت). إن هذا الوضع يثير القلق ومن شأنه أن يبقي على استقطاب المجتمع الإيفواري على أساس إثني وطائفي وديني، ويعيق الجهود الجارية التي ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

جيم- التحدي الأمني

١٩- من العوامل الرئيسة في الأزمة الإيفوارية الأمن. فالحكومة تسعى إلى تحسين الوضع الأمني الذي يظل مثيراً للقلق في معظم أنحاء البلاد. لكن وضع البلاد يظل هشاً، وكأنه في فترة نقاهة. فالبلاد مصدومة في الصميم وعلى الدوام بسبب مناخ انعدام الأمان الشخصي والأسري والمهني.

٢٠- وما تزال بعض المشكلات الأمنية مطروحة في بعض مناطق أبيدجان وفي الغرب الذي كان مسرحاً لأخطر انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وتلحظ السلطات الإيفوارية زيادة في الاعتداءات والجرائم الخطيرة، لا سيما في أبيدجان وغرب البلاد. ففي أبيدجان، وفي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كان هذا النوع من الجرائم الآخذ في التزايد، يتعلق أساساً بالسطو على السيارات، والاعتداءات المسلحة، خاصة في كوكودي، ويوبوغون.

٢١- وأعيدت خدمات الشرطة، والدرك، والمياه والغابات، والجمارك، والعدالة، في مناطق الوسط والشمال والغرب التي كانت في السابق تخضع لسيطرة المتمردين من "القوى الجديدة". وتجري حركية الدولة هذه - المتعلقة بإعادة الانتشار في كل إقليمها من أجل استرداد سيادتها من جديد - بواسطة الإعادة التدريجية للقدرات العملية للإدارات العمومية في مجمل الإقليم عن طريق تعيين ممثلين للدولة في كل وحدة إدارية. وتسير هذه العملية في بعض المناطق سيراً مرضياً بتعاون عناصر "القوات الجمهورية لكوت ديفوار" التي كانت حتى الآن تتولى جلّ الوظائف السيادية للدولة. وفي حالات أخرى، خاصة في المناطق التي كانت تسيطر عليها "القوى الجديدة"، مثل شمال البلاد وجزء من غربه، ما تزال التوترات قائمة بين السلطات الجديدة وقادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٢٢- ويعوز الشرطة والدرك الإمكانات البشرية والتموينية كي يتمكنا من إنجاز مهامهما المتمثلة في حفظ النظام. ولا تعمل دوائر الشرطة بكل طاقتها، وبعض المراكز ما تزال تحتلها عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٢٣- وعمدت الحكومة أيضاً إلى إزالة حواجز غير شرعية من كل الأراضي لتفادي سوء استخدامها في الإضرار بالمستعملين. وأنشأت السلطات في هذا الصدد فرقة لمكافحة السطو وإنهاء متاعب المرور في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأعيد نشر قوات حفظ السلام التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الغرب، في مناطق من قبيل بلولكان، وزوان هونيان، وهما منطقتان تشهدان عودة كثيفة للسكان. ولمواجهة التجاوزات المتكررة من عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار والتي تستهدف السكانَ، اتخذ رئيس الجمهورية تدابير لتعزيز الأمن الجماعي، تمثلت، بالخصوص، في إبقاء عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار في ثكناتهم، وكذا إنشاء شرطة عسكرية.

٢٤- وتلقى الخبير المستقل معلومات تتحدث عن التحديات المطروحة لدمج قوات الدفاع والأمن السابقة والمتمردين السابقين في "القوى الجديدة" في صفوف القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وتأخر تنفيذ الإصلاحات التي تتناول إنشاء جيش جمهوري يجسد التنوع الإثني والديني والثقافي الإيفواري بسبب تنوع سِيَر ومسارات العناصر المنبثقة عن المتمردين الذين لم يتلقوا بعد تدريباً عسكرياً تقليدياً. بيد أن ضباطاً عدة منبثقين عن "القوى الجديدة" هم أيضاً عناصر سابقة في الجيش الحكومي، الأمر الذي قد يسهل عملية بناء روح الفريق للجيش الجديد الذي يراد له أن يكون جمهورياً. ويضاف إلى ذلك أن قوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة للقوى الجديدة سبق أن تعاونتا في إطار مركز القيادة الموحدة المنبثق عن اتفاق واغادوغو السياسي الذي يمكن أن يكون أساساً وملهماً للحركية الجديدة لاندماج الجيش الجديد.

دال- تحدي الإنعاش الاقتصادي

٢٥- زعزعت بقوة الأزمة التي تشهدها كوت ديفوار منذ أمد بعيد استقرار النظام الاقتصادي في البلد بسبب طول مدتها وعنف الاعتداءات الحاصلة والتهميش الاجتماعي. ولاحظ الخبير المستقل أن الأزمة التي اندلعت بعد الانتخابات والعقوبات التي فرضها المجتمع الدولي كان لهما انعكاسات شديدة على الاقتصاد الوطني. فقد نقصت السيولة في البلد، وأوقف عدد كبير من المؤسسات المالية والشركات الخاصة أنشطته بسبب انعدام الأمان وتعليق المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا نظام المقاصة المصرفية. ونجم عن ذلك انخفاض نسبة النمو بـ ٥ في المائة في عام ٢٠١١ بسبب الأزمة السياسية - العسكرية الطويلة الأمد، حسب التقديرات الأخيرة لمؤسسات بريتون وودز في أيلول/سبتمبر الأخير.

٢٦- وحددت الحكومة بوضوح الإنعاش الاقتصادي بأنه أولوية من أولوياتها بغية تعزيز فرص تكوين الثروة وتحسين ظروف عيش السكان. وفي هذا الإطار، عقدت الحكومة العزم على أن تتسم إدارة شؤون الدولة بالفعالية والصرامة والشفافية. كما قام رئيس الجمهورية تنظيم حلقات دراسية حكومية دورية من أجل تأطير أعمالها تأطيراً أفضل وتقييمها باستمرار.

٢٧- وأحاط الخبير المستقل علماً باعتزام الحكومة توفير فرص عمل للمقاتلين السابقين والشباب. كما أحيط علماً بأن كثيراً من أعمال السطو والاعتداءات في البيوت هي، فيما يبدو، من فعل من يشاركون ويساعدون القوات الجمهورية لكوت ديفوار. فهم يعتدون على السكان لأنهم يعلمون أنهم لن يدمجوا في الجيش الجديد. ويرى الخبير المستقل أن مستقبل حماية حقوق الإنسان في كوت ديفوار رهن جزئياً بالطريقة التي ستعمد بها الحكومة إلى نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

هاء- تحدي مكافحة الإفلات من العقاب

٢٨- إن دور النظام القضائي الإيفواري مزدوج في الأزمة التي تلت الانتخابات. فأحد الأسباب المباشرة للأزمة قرار المجلس الدستوري المثير للجدل والقاضي بإلغاء نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في بعض الدوائر الانتخابية في شمال البلاد، معقل تجمع الجمهوريين. وقد شدد رئيس المحكمة العليا على هذا الرأي يوم الأربعاء ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في الخطاب الذي ألقاه أثناء الجلسة الافتتاحية الرسمية للدورة القضائية ٢٠١١-٢٠١٢ للمحكمة العليا. قال: "قد يبدو من غير اللائق أن نزكّي أنفسنا أمام الشعب بأن نعرض عليه إحصاءات عن القرارات التي أصدرناها أثناء السنة في وقت خرج فيه مكدوماً من أزمة اندلعت بعد انتخابات سفكت في خلالها دماء، وهي أزمة يعزوها تحديداً إلى قرار قضائي".

٢٩- ولاحظ الخبير المستقل أيضاً أن أعمال العنف التي أعقبت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أتلفت ١٧ محكمة دارًّا للقضاء من أصل ٣٤. وأتلف أيضاً ونُهب ٢٢ سجناً من أصل ٣٣. ويجدر بالإشارة إلى أن رئيس الجمهورية وقع في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ المرسومين رقم ٢٠١١-٢٩٨ و٢٠١١-٢٩٩ اللذين يعين بمقتضاهما ٧٥ قاضياً في محاكم الاستئناف الثلاث و١٩٥ قاضياً لدى المحاكم العالية التسع، ولدى المحاكم الابتدائية الـ ٢٥ في جميع أنحاء البلاد. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إبان الاحتفال بافتتاح الدورة القضائية، أعلن رئيس الجمهورية عن زيادة في ميزانية العدالة من ٢ إلى ٣ في المائة، وعن مبلغ إجمالي قدره ٢٢٥ مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية على مدى خمسة أعوام.

٣٠- وأحاط الخبير المستقل علماً بارتياح بالعمل الذي أدته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدعم المانحين قصد تجديد وتجهيز ١٧ محكمة تضررت من الأزمة. وتشتغل اليوم ٣٢ محكمة من أصل ٣٤، وإن كانت ٢٥ منها غير مجهزة التجهيز الكافي. وفي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، رُممت ٦ سجون، الأمر الذي جعل عدد السجون التي تشتغل يصل إلى ١٠ من أصل ٣٣.

٣١- وأنشأت الحكومة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ لمدة ١٢ شهراً قابلة للتجديد خلية تحقيق خاصة تابعة لمحكمة أبيدجان الابتدائية المكلفة بالتحقيق القضائي في الأحداث التي اندلعت في كوت ديفوار منذ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٢- وعن الملاحقات القضائية الجارية، أبلغ وكيل الجمهورية لدى محكمة أبيدجان الخبير المستقل بأنه قد استُمع إلى أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص، من بينهم ٧٨ بسبب ارتكابهم مخالفات وأعمال تهب للاقتصاد، وأكثر من ٨٣٠ شخصاً في غرب البلاد. وإضافة إلى المخالفات الاقتصادية التي أضرت بالدولة والمنظمات الدولية، فتح وكيل الجمهورية تحقيقاً قضائياً في جرائم المساس بأمن الدولة وفي بعض جرائم القتل، لا سيما اختطاف مدير فندق نوفوتيل (ألقي القبض على ٢٢ شخصاً واحتجزوا في إطار هذه الجريمة) واغتيال العقيد دوسو. وأضاف أنه لم يفتح بعد تحقيقات قضائية في الجنايات المرتكبة في حق السلامة الشخصية للأفراد وأموالهم.

٣٣- وتطرق الوكيل كواديو إلى مسألة احتجاز طبيبي الزوجين غباغبو التي أثارها الخبير المستقل فأشار إلى أن طبيب الرئيس غباغبو ملاحق بتهمة "المساس بأمن الدولة" في حين أن طبيب السيدة غباغبو يعمل بجانبها بناء على طلبها لأسباب إنسانية. وأعرب الخبير المستقل عن تقديره البالغ لانفتاح الوكيل واستعداده الدائم لتقديم المساعدة، وقد لبى، من ناحية أخرى، طلبه نقل طبيب السيد غباغبو من مكان احتجازه في سَرِيّة كورهوغو الإقليمية إلى سجن وإصلاحية أبيدجان. وقد أفرج مؤقتاً في وقت لاحق عن الطبيب وعن صحفيَّين مسجونين وجهت إليهما نفس التهمة.

٣٤- ولما سئل الوكيل عن الشعور بعدالة المنتصرين الذي يشعر به جزء من الرأي العام الوطني والدولي، أجاب قائلاً: "لو كان لدي الإمكانات اللازمة، لأرسلت أفرقة تحقيق إلى الغرب للتحقيق في الجرائم التي قيل إنها ارتكبت أثناء الأزمة التي اندلعت بعد الانتخابات". وأشار إلى بعض الصعوبات الملازمة للتحقيقات الجارية، منها بصورة خاصة انعدام الخبرة في ميدان العلوم الجنائية.

٣٥- وفتح الوكيل العسكري أيضاً تحقيقات في حق ضباط وعناصر من القوات المسلحة والشرطة كانوا خاضعين لسلطة قوات الدفاع والأمن السابقة الذين ارتكبوا جرائم وجنحاً في الفترة التي تلت الانتخابات.

٣٦- وعلى الصعيد الدولي، كانت كوت ديفوار قد قبلت، رغم أنها ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أيام حكومة الرئيس لوران غباغبو في الأعمال التي ارتكبت على أراضيها منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأكد الرئيس الحسن واتارا هذا القبول لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية في رسالتين وجههما إلى المدعي العام للمحكمة، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و٣ أيار/مايو ٢٠١١ على التوالي.

٣٧- وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أذنت الدائرة التمهيدية الثالثة للمدعي العام بأن يفتح تحقيقاً تلقائياً في الجرائم المفترض أنها تندرج في اختصاص المحكمة، والتي قيل إنها ارتكبت في كوت ديفوار منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وكذلك الجرائم التي ربما ترتكب في المستقبل في هذا السياق. وقد سلمت سلطات كوت ديفوار الرئيس السابق لوران غباغبو إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تنفيذاً لأمر بالقبض أصدرته المحكمة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وترى المحكمة أن لوران غباغبو مسؤول مسؤولية جنائية فردية بصفته مشاركاً مشاركة غير مباشرة في أربع جرائم في حق الإنسانية بسبب ارتكابه أعمال قتل، واغتصابات وأعمال عنف جنسي أخرى، واضطهاد وأعمال لا إنسانية أخرى، قيل إنها ارتكبت في ظل العنف الذي ساد بعد الانتخابات التي جرت في كوت ديفوار في الفترة الممتدة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣٨- وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حددت الدائرة التمهيدية الثالثة التابعة للمحكمة الجنائية الدولية موعد افتتاح جلسة اعتماد التهم في قضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو* في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد أعلِن هذا القرار أثناء مثول لوران غباغبو أمام المحكمة أول مرة. وفي خلال هذه الجلسة، بحضور الادعاء والدفاع، دققت الدائرة التمهيدية الثالثة في هُوية السيد غباغبو وتأكدت من أنه أبلِغ بالجرائم المنسوبة إليه وبالحقوق التي يكفلها له نظام روما الأساسي.

٣٩- وعن العلاقة بين الملاحقات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية، التي أثارها الخبير المستقل، أوضحت السلطات الإيفوارية أن الدولة الإيفوارية وقعت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ اتفاق تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ففي هذا الإطار، شاركت الحكومة في تنفيذ الأمر بالقبض على الرئيس السابق. وترى السلطات الإيفوارية أن القانون الإيفواري المتعلق بالتعاون القضائي وبتسليم المطلوبين للعدالة احتُرم الاحترام الكامل أثناء نقل السيد غباغبو إلى لاهاي. وكان محامو السيد غباغبو، في الحالة موضع النظر، يبلَّغون بانتظام بالأمر بالقبض الموقَّع والمختوم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وكان يعرَّف بحقوقه وتوضح له، وقد حرّر وكيل الجمهورية حسب الأصول محضر استجواب لتحقيق الهوية. وحرر المدعي العام بدوره محضر حضور. وحضر محامو السيد غباغبو أمام غرفة الاتهام

التي رفع المدعي العام القضية إليها حسب الأصول والتي أصدرت قرارها. وأكد محامو لوران غباغبو بدورهم أن نقل الرئيس السابق غباغبو يشكل عملية اختطاف.

٢- الآليات غير القضائية

٤٠- أنشئت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة بمقتضى الأمر رقم ٢٠١١-١٦٧ الصادر في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١. وتكمن مهمتها في البحث بكل استقلالية عن حقيقة الأحداث الاجتماعية - السياسية الوطنية الماضية والحاضرة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية القائمة على احترام الشعب الإيفواري والتعايش بين أفراده.

٤١- وفي الفترة الممتدة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، شارك الخبير المستقل في حلقة دراسية لتحفيز أعضاء اللجنة نُظمت بمعية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتبادل أعضاء وخبراء سابقون في لجان الحقيقة والمصالحة في كل من جنوب أفريقيا وسيراليون وغانا وليبيريا خبراتهم مع أعضاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة. وشارك في هذه الفعالية أيضاً أعضاء السلك الدبلوماسي، ونائب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في كوت ديفوار، إضافة إلى منظمات غير حكومية.

٤٢- وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شارك الخبير المستقل أيضاً في مؤتمر للأطراف الفاعلة والشريكة في عملية العدالة الانتقالية في كوت ديفوار نظمته شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهو يهدف إلى تحقيق تنسيق أفضل بين الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لدعم اللجنة.

٤٣- وفي نهاية المشاورات مع مختلف الشركاء، قال الخبير المستقل إنه يود التأكيد على أن عملية إنشاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة لم تتبع المسار التقليدي لإنشاء لجان من هذا القبيل في العالم. فرئيس اللجنة، عُين قبل تحديد اختصاصات اللجنة؛ وإطار اللجنة القانوني، اعتمد دون مشاورات وطنية. ومن حيث المضمون، يبدو أن أمر إنشاء اللجنة وتنظيمها لم يؤكد بما فيه الكفاية على البُعد المتعلق بالعدالة في ولاية اللجنة، ولا يتضمن جميع ضمانات الاستقلالية والفعالية اللازمة.

٤٤- ورغم أوجه القصور هذه، يلاحظ الخبير المستقل أن أعضاء اللجنة قادرون على أداء مهمتهم على خير وجه إذا دعمتهم الحكومة ومختلف مكونات المجتمع الإيفواري والمجتمع الدولي. واعترف جميع الفاعلين الذين أجريت معهم مقابلات بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في عودة الاستقرار إلى كوت ديفوار. لكنهم شددوا على أن المصالحة تستغرق وقتاً لأن "الجراح لم تندمل بعد". وينبغي تفادي أي تسرع في إنشاء اللجنة وفي سير عملها، والتأني في تنظيم مشاورات واسعة مع القوى الاجتماعية قصد تعزيز شرعية اللجنة واستشارة السكان في جوانب من ولايتها لم توضَّح بما فيه الكفاية في بداية الأمر. أضف إلى ذلك أن

وضع النظام الداخلي وغيره من الوثائق الاستراتيجية والتنفيذية للجنة يتيح لها فرصة تأكيد استقلاليتها.

٤٥- وأحاط الخبير المستقل علماً بارتياح بانفتاح رئيس اللجنة، السيد شارل كونان باني، وبقدرته على الإنصات، وبإخلاص أعضاء اللجنة وموظفيها التقنيين، وباستعداد الشركاء التقنيين والماليين الدائم لدعم عملية العدالة الانتقالية في كوت ديفوار.

٤٦- وأنشأ المرسوم رقم ٢٠١١-١٧٦ الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١ لجنة التحقيق الوطنية المكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبت بعد الانتخابات الرئاسية التي عقدت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١١. ومدة ولاية هذه اللجنة ستة أشهر قابلة للتجديد.

٤٧- ولاحظ الخبير المستقل أن كوت ديفوار منخرطة في عملية إقرار للعدالة الانتقالية تشمل جوانب قضائية داخلية وخارجية، وجوانب غير قضائية تسخّر آليات عدة مثل لجنة التحقيق الوطنية، وخلية التحقيق الخاصة، وملاحقات المدعي العسكري، ولجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، والمحكمة الجنائية الدولية. لكن مشكلة التنسيق بين هذه الآليات ما تزال قائمة.

٤٨- والتقى الخبير المستقلّ بأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي سلمته نسخة من تقريرها لعام ٢٠١٠ الذي يتناول انتهاكات حقوق الإنسان التي لوحظ وقوعها خلال العملية الانتخابية.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

٤٩- جمع الخبير المستقل أثناء زيارته معلومات تكشف عن انتهاك الحق في الحياة، وأعمال التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، والاعتقال التعسفي، والاغتصاب، وانتهاك حرية التعبير، والاعتداءات والعنف ضدّ أماكن العبادة والمسؤولين الدينيين.

٥٠- وما تزال جهات فاعلة من غير الدول، مثل أعضاء أخويّة الصيادين التقليديين (الدوزوس)، تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على النظام والعدالة، خاصة في غرب البلاد. وأبلغ الخبير المستقل باعتداءات بعض الدوزوس وجماعات غير رسمية قريبة من الرئيس السابق غباغبو. وما تزال العديد من الأسلحة منتشرة، وقد تستعمل بشكل ينافي القانون.

٥١- وبُلّغ بما لا يقل عن ١٥ حالة انتهاك للحق في الحياة، منها ٩ حالات نُسبت إلى عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار. أما الحالات الست الأخرى، فكان سببها أعمال عنف طائفي. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قام أفرادٌ من القوات الجمهورية لكوت

ديفوار، قدِموا من حاجز يقع في مدخل حي أدجوفو الكائن في دو بور – بوي، في أبيدجان، بإطلاق النار دون سابق إنذار على أربعة شبان، توفي اثنان منهم على الفور، وأصيب ثالث بجروح خطيرة، وتمكن رابع من الفرار ولم تُحدَّد هويته. ثم وضع أفراد القوات المذكورة الضحيتين وكذلك المصاب في مركبتهم قاصدين أبيدجان. وقيل إن المصاب توفي في المستشفى حيث عثرت أسر القتلى على جثثهم يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر في المركز الطبي الجامعي في تريشفيل. والضحايا هم: (أ) السيد ناهوي جان كلود، ٣٦ عاماً، وهو رجل أمن من سَرِيّة لافغارد؛ (ب) السيد لوتو موديست، ٢٦ عاماً، وهو طالب؛ (ج) السيد دجاهي غنوانلو غي ماكسيم، ٣٥ عاماً، وهو ممرض.

٥٢- وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، توفي شاب في مستشفى فافوا اسمه فوفانا آدامـا، أوقفته دورية تابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار، بعد أن تعرض لسوء المعاملة على يد القوات الحكومية. ورد السكان بتنظيم احتجاج أمام مركز قيادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وسرعان ما تدهور الوضع. فردت القوات الجمهورية بإطلاق النار فلقي خمسة أشخاص حتفهم. ثم خرّب السكان جميع المنازل التي تملكها القوات المذكورة. وتدخلت السلطات الحكومية لإعادة النظام في المدينة. وأبلِغ بحادث مماثل في اليوم نفسه، غير بعيد عن أبيدجان، حيث أصيب شخص، على الأقل، برصاص في اشتباكات بين القوات الجمهورية والسكان المحليين.

٥٣- وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، حاول قائد أركان القوات الجمهورية لكوت ديفوار، العميد باكايوكو، في بيان له تسليط الضوء على تلك الاشتباكات بين شباب مسلحين والقوات الجمهورية التي أصابت خمسة شبان فأودت بحياتهم. ونُقل أحد عناصر القوات الجمهورية من طرف قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي ساهمت، إضافة إلى ذلك، في إعادة الهدوء إلى فافوا. وأضاف البيان أن رئيس الدولة ترحّم على أرواح من قتلوا، وقدم تعازيه للأسر. وأمر رئيس الدولة وزير الدفاع ووزير الدولة المكلف بالداخلية بإعادة الهدوء بين سكان فافوا. وجاء في البيان أن العريف دومبيا أمارا والجنود الستة الذين كانت تتألف منهم دورية القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والذين يشتبه في أنهم وراء الأحداث، أحيلوا على كتيبة الفيلق الثاني لدرك دالوا للتحقيق معهم. ونُقل المتورطون الآخرون إلى سيغيلا.

٥٤- وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، استقبل الرئيس واتارا وزير الداخلية ووزير الدفاع المنتدب وقادة الجيش الرئيسيين بعد هذا الحادث الغادر الجديد الذي تورطت فيها القوات الجمهورية. وبعد الاجتماع، عزا وزير الدفاع المنتدب، بول كوفي كوفي، في معرض حديثه عن هذا اللقاء أمام الصحافة، الواقعة التي أفضت إلى أحداث فافوا إلى عناصر غير مسجلة، وشباب منتمين إلى (القوات الجمهورية) نظموا دورية غير مرخص بها. وحسب وزير الدفاع

المنتدب، دعا رئيس الجمهورية إلى "عدم التسامح" مع "عدم الانضباط" وإلى إنشاء شرطة عسكرية والإسراع بوضع آلية لنزع السلاح وإدماج هؤلاء العناصر في الجيش النظامي.

٥٥- وسُجل، إضافة إلى ذلك، ٢٧ حالة تعذيب ومعاملة لا إنسانية ومهينة، و٢٢ حالة اعتقال تعسفي، تورطت فيها القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وأشيرَ أيضاً إلى الاعتداءات التي ارتكبها الدوزوس نتيجة مشاركاتهم المتكررة في عمليات حفظ الأمن. وأشير أيضاً إلى أعمال عنف طائفي كان سببها في الغالب اغتيال أو زنى أو تدمير لممتلكات أو تدخل لعناصر القوات الجمهورية أو الدوزوس في تاهوبلي - غاي (١٠ كلم غرب بانغولو)، وكارابيري (تبعد ١١٥ كلم عن أوديني)، وباتيغيديا الثانية (تبعد ٣٠ كلم عن دالوا). وأدت هذه الحوادث إلى وفاة ما لا يقل عن ٦ أشخاص وجرح العديد وتدمير ٤٥ منزلاً.

٥٦- ويساور الخبير المستقل القلق إزاء المعلومات التي تحدثت عن هجمات وأعمال عنف أصابت أماكن عبادة ومسؤولين دينيين. فقد سُجل نحو ٤٠ اعتداء على أماكن عبادة ومسؤولين دينيين على يد القوات الجمهورية ومسلحين مجهولين منذ نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠١١. إن تكرار الاعتداءات ومداها، وهوية الضحايا والأهداف وأسلوب عمل أولئك المسلحين تحمل على الظن بأن الأعمال مقصودة ومخطط لها ومنسقة تنسيقاً جيداً. وأثناء هذه الاعتداءات، عومل كُهان وعلمانيون بخشونة وإهانة وعُرّوا، وأخذت أغراض خاصة بطقوس العبادة وممتلكات لرجال الكنيسة.

٥٧- إزاء هذا الوضع، ومنذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، التقى رئيس أساقفة أبيدجان، غبطة جان - بيير كوتوا، رئيس الدولة وكبار المسؤولين في القوات الجمهورية لكوت ديفوار وطلب إليهم وضع آلية أمنية لطمأنة رجال الكهنوت والمؤمنين المسيحيين؛ وقد حصل على ما طلب. وفي هذا الصدد، أرسِل أفراد من الشرطة والدرك لحراسة بعض الأبرشيات. ورغم وضع هذه الآلية الأمنية، استمرت الاعتداءات.

٥٨- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ألقي القبض على ثلاثة صحفيين يعملون في صحيفة "نوتر فوا" (Notre Voie)، وهي صحيفة معارضة، لأنهم نشروا مقالات تنتقد الحكومة وتتحدث عن خفض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية. ويود الخبير المستقل أن يؤكد مجدداً تشبثه بحرية التعبير التي لا بد منها في أي ديمقراطية. هذه الحرية لا استثناء لها إلا في عدد محدود من حالات التحريض على الكراهية الإثنية أو العرقية أو الدينية أو القومية، تحددها محكمة مختصة. ويود التشديد من جهة أخرى على الروح الأخلاقية التي يجب أن توجه العاملين في وسائل الإعلام والاتصال.

٥٩- وتلقى الخبير المستقل معلومات عن أعمال عنف صادرة عن عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار أثناء اجتماع الجبهة الشعبية الإيفوارية الذي عقد في بونووا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وألقي القبض على المتعاطفين مع الرئيس السابق لوران غباغبو وسُحبوا على الأرض وأهينوا ثم ضربوا. ولم تسجل أي إصابة برصاص. بيد أنه سُجلت ثماني

إصابات بالضرب والجرح العمد. وسمح لقاء بالسلطات المحلية والقوات الجمهورية للاجتماع بأن ينعقد دون مشاكل في ساحة كادجو أمانغوا في بونووا، برئاسة الأمين العام المؤقت للجبهة الشعبية.

٦٠- ولفت الخبير المستقل الانتباه إلى أن الحفاظ على الأمن هو من مهام الشرطة في الأساس ثم الدرك. وعلى الجيش أن يتجنب الرد على الاستفزازات.

باء- اللاجئون والمشردون داخلياً

٦١- انتقل الخبير المستقل إلى دويكوي في غرب البلاد حيث زار مخيماً للمشردين داخلياً يسكنه أساساً أفراد إثنية الغويري التي تعد من أنصار غباغبو الذين يخشون انتقام القوات الجمهورية والدوزوس الذين يعتبرون مقربين من الديولا.

٦٢- وأوضح ممثل المشردين أنهم لا يستطيعون العودة إلى منازلهم، وذلك أساساً لأسباب اقتصادية وأمنية وأخرى تتعلق بالحصول على الملكية. هذه المسألة الأخيرة، التي ساءت لاعتبارات إثنية وسياسية، تؤثر سلباً في التماسك الاجتماعي والتقارب بين الطوائف، لا سيما تلك القادمة من البلدان المتضررة من الظاهرة في غرب البلاد وفي أبيدجان.

٦٣- وانخفض عدد المشردين في بعض المواقع انخفاضاً شديداً حسب الشركاء في العمل الإنساني (من ٠٠٠ ٧٠ في حزيران/يونيه إلى ٠٠٠ ١٨ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أي بنسبة ٧٣ في المائة). بيد أن المشردين، في مواقع أخرى، مهددون بالإجلاء، ذلك أن الملاّك (أفراداً وجمعيات وطوائف دينية وسواها) يريدون استعادة أملاكهم لمواصلة أنشطتهم المعتادة.

٦٤- ووقعت حكومة كل من ليبيريا وكوت ديفوار ومفوضية شؤون اللاجئين في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ اتفاقاً ثلاثياً لإعادة اللاجئين الإيفواريين إلى وطنهم. وكانت ليبيريا، حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تستضيف معظم اللاجئين الإيفواريين الذين يعيشون في البلدان المجاورة والبالغ عددهم ٠٤٥ ١٨٧، أي ٨٥,٣ في المائة (٤٨٩ ١٥٩). وسمحت مراقبة الحدود ومناطق العودة التي تتولاها أفرقة من الميسّرين من مفوضية شؤون اللاجئين بتسجيل عودة نحو ٠٠٠ ١٣٠ شخص طواعيةً في أواسط تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قادمين من المخيمات ومن مناطق الحدود.

٦٥- وحسب المعلومات التي قدمتها الجهات العاملة في المجال الإنساني، قُدرت الاحتياجات المالية بـ ٤٤٥ ٩٨٩ ٢٩١ دولاراً أمريكياً) لدعم تلبية الاحتياجات الإنسانية وجهود التأهب للطوارئ. ورغم إتاحة المانحين للمبالغ اللازمة في بداية الأزمة الإنسانية بسرعة، فإن تمويل خطة العمل الإنساني في حالات الطوارئ لا يكفي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، لم يُتَح للشركاء في العمل الإنساني سوى ٣٤ في المائة من المبالغ المطلوبة، أي ١١٥ ٥٤٣ ١٠٠ دولاراً أمريكياً. وقد أثر هذا النقص في الموارد تأثيراً بالغاً في

تلبية الاحتياجات الإنسانية في منطقة كافالي الوسطى، رغم الإعلان في نيسان/أبريل أن المنطقة الواقعة بين غويغلو وحدود ليبيريا في اتجاه توليبلو وزوان – هونيين منطقة طوارئ.

٦٦- ويساور الخبير المستقل القلق لأن التغطية من قبل الجهات العاملة في المجال الإنساني في الوقت الراهن، رغم عودة آلاف المشردين داخلياً واللاجئين في نفس هذه المناطق، تظل غير كافية لمرافقة هذه العودة، وتوفير الدعم والحماية لأشد الناس ضعفاً، والإسهام في ترميم آلاف المنازل المدمرة، وإعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن شأن تلبية الاحتياجات الإنسانية في هذه المنطقة على جناح السرعة أن يمنع اندلاع توترات طائفية جديدة.

جيم- النساء والأطفال

٦٧- دفعت النساء والأطفال ثمناً باهظاً من جراء الأزمة التي تلت الانتخابات في كوت ديفوار. والتقى الخبير المستقل بممثلات للنساء اللواتي أشرن إلى ازدياد العنف الجنسي والبدني بالنساء، خاصة في الغرب؛ فقد اغتصبت ٧١ امرأة وتعرضت ٢١٥ منهن للعنف الجسدي منذ نهاية الأزمة التي اندلعت بعد الانتخابات. وكان الجناة في بعض الأحيان رجالاً يرتدون زياً رسمياً. وجمع الخبير المستقل معلومات عن ثماني حالات اغتصاب شملت، في جملة من شملتهم، قصّراً تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٤ سنة، وقد ارتكبت في أبيدجان، وبواكي، وبونودوكو، وإيسيا (٤٠ كلم عن دالوا) وسان بيدرو. وفي بواكي، عُثر على جثة الضحية هامدةً. وقيل إنه ألقي القبض على أربعة أشخاص بعد هذه الأعمال. أما الجناة الآخرون المشتبه فيهم ففارّون. وأحيط الخبير المستقل علماً أثناء زيارته بواكي بـ ٤٢ عملية تشويه للأعضاء التناسلية للإناث حدثت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في قرية كوتولو التابعة لبلدة داباكالا، أدت إحداها إلى وفاة صبية عمرها ٤ سنوات.

٦٨- ورغم الحملات التي ينظمها صانعو الشوكولاته، فإن عمل الأطفال في مزارع الكاكاو في كوت ديفوار ما يزال يثير القلق. فما يزال العديد من الأطفال يؤدّون أعمالاً خطرة، مثل استخدام السواطير، ورش مبيدات الحشرات، وحمل الأثقال. إن من شأن هذا الوضع أن ينتهك حقوق الأطفال الأساسية. ومن المهم أن تعترف الدولة بحق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي وفي عدم الزج به في أي عمل محفوف بمخاطر أو من شأنه أن يعرض تعليمه للخطر أو يضرّ بنموه الجسمي أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي.

٦٩- وطرحت هذه المسألة على السلطات الإيفوارية، واتُّخذت تدابير للتصدي لعمل الأطفال في قطاع الكاكاو. ففي أثناء انعقاد مجلس الوزراء الاستثنائي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقع رئيس الجمهورية مرسومين لإنشاء لجنة وطنية ولجنة مشتركة بين الوزارات لمراقبة الاتجار بالأطفال واستغلالهم وتشغيلهم.

دال- حالة السجون

٧٠- زار الخبير المستقل مراكز الاحتجاز في كورهوغو، وأوديبني، وبونديالي، وسجن وإصلاحية أبيدجان، وسجن أبيدجان العسكري، حيث سجنت شخصيات في إطار التحقيقات في أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات. وعموماً، فإن ظروف احتجاز السجناء الذين زارهم الخبير المستقل مُرضية. ولم يبلَّغ أثناء زياراته بأي حالة تعذيب أو معاملة لا إنسانية ومهينة. هذا، ويتمتّع المحتجزون بخدمات المحامين.

٧١- بيد أن الرئيس السابق، لوران غباغبو، الذي وهن جسمه، اشتكى، في كورهوغو، من انعدام الاتصال بينه وبين أسرته وأصدقائه، ومن استحالة ممارسته التمارين الرياضية في ساحة مكان احتجازه. وقبل زيارة الخبير المستقل بيومين، نُقل إلى مستشفى كورهوغو لتصوير ذراعه اليمنى بالأشعة السينية. وشدد السيد غباغبو على أنه استقبل فريقاً من الأطباء أرسلته الحكومة لفحص حالته الصحية.

٧٢- وفي أوديبني، اعترفت السيدة سيمون غباغبو بأن ظروف احتجازها مُرضية عموماً. وكانت تبدو في صحة جيدة رغم إصابتها بالسكري والافتقار للعناية الملائمة. وإذا كانت لا تستطيع التواصل مع زوجها وأسرتها، فإنها تتلقى خدمات مجموعة من المحامين مكلفين بالدفاع عنها. وطلبت، فيما يخصّ طبيبها الخاص المحتجز وغير المتهم، الإفراج عنه.

٧٣- ويشعر الخبير المستقل بالقلق إزاء ظروف ٢٧ محتجزاً، من بينهم ٢٣ عسكرياً رفيع المستوى، و٤ مدنيين، محبوسين في زنزانة تبلغ مساحتها نحو ٥ أمتار مربعة في سَرِيّة كورهوغو الإقليمية في ظروف غير صحيّة، دون رعاية طبية، ولا من يزورهم، ويعيشون أحياناً دون ماء ولا كهرباء.

٧٤- وفي بونديالي، حظي بالإفراج المؤقت ١٥ شخصاً، من أصل ٢٥ من أعيان القوم سبق أن احتجزوا. وأكد العديد من المحتجزين، كما في كاتيولا، أنهم تعرضوا، وقت اعتقالهم، لإساءة المعاملة على يد عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار سببت لهم إصابات خطيرة دون أن يتلقوا الرعاية اللازمة.

٧٥- والأعيان والجنود الذين التقى بهم الخبير المستقل ملاحقون عموماً بتهمة التآمر على سلطة الدولة، ومخالفة الأوامر وعدم التقيد بها، والاعتقالات غير المشروعة والحجز، والاغتيالات، واختلاس المال العام، وشراء الأسلحة والاتجار بها، وحيازة أسلحة وذخائر وبيعها بشكل محرّم قانوناً، وإخفاء جثث وعمليات اغتصاب، وإبداء الروح القبلية وكراهية الأجانب. ويؤكدون بطلان هذه الاتهامات، ويأسفون على نهب ممتلكاتهم، وتجميد أموال معظمهم. وأشاروا إلى أنهم يتلقون الرعاية الطبية عند الحاجة. غير أنهم يرغبون في تلقي المزيد من الرعاية الطبية الملائمة لاحتياجاتهم الطبية المحددة. ويزورهم الأقربون من أفراد أسرهم، إضافة إلى إخوانهم وأخواتهم ووالديهم، علماً بأن هذه الزيارات غير منتظمة.

هاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٦- لاحظ الخبير المستقل أن تفكك البنية الاقتصادية الوطنية بفعل الأزمة التي تلت الانتخابات، وتلف وسائل الإنتاج وأسباب العيش في أعقاب أعمال العنف والتدمير الواسعة النطاق. وقد اختلّت شبكات الإمداد والنظام المصرفي والأنشطة التجارية اختلالاً بالغاً. وترتب على ذلك تضرر السكان من تفكك البنية الاقتصادية الوطنية والمحلية ومعاناتها الفقر وهشاشة الأوضاع يوماً بعد يوم.

٧٧- وتلقى الخبير المستقل معلومات عن السطو وعن متاعب المرور التي يقع ضحيتها أصحاب الأعمال على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار والجماعات المسلحة المجهولة. وتسهم هذه الآفة أيضاً في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي يضيّق أكثر على السكان المتضررين أشد التضرر أصلاً من الأزمة التي اندلعت بعد الانتخابات. وأشار إلى أن الحكومة عمدت إلى إزالة الحواجز التي تعد غير رسمية من جميع أنحاء البلاد.

٧٨- وبدأت السنة المدرسية يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في كوت ديفوار، لكن استئناف الدراسة بطيء بسبب الصعوبات التي واجهها العديد من التلاميذ للعودة إلى المدارس بعد أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات والتي شوشت على الدروس لشهور عدة في مؤسسات شتى. فقد أدت الأزمة التي تلت الانتخابات إلى مغادرة التلاميذ والمعلمين والسلطات التربوية في بعض مناطق البلاد، وإغلاق المدارس في جل البلاد لشهور متعددة، إضافة إلى أكثر من ٢٠٠ حالة نهب للمدارس وتدميرها. وفي ذروة الأزمة، حُرِم من الدراسة ما لا يقل عن مليون طفل؛ وهناك ١٥٠ مدرسة يلزم ترميماً وإعادة تجهيزها.

٧٩- وحسب بعض العاملين في المجال الإنساني، في غرب البلاد، حرم آلاف الأطفال من حقهم في التعليم بسبب انعدام الأمن وتنقل الناس.

٨٠- وأشار الخبير المستقل أيضاً إلى أن كثيراً من الناس فقدوا بطاقات هويتهم، ومن ثم لم يعد في إمكانهم الاستفادة من خدمات التعليم وآليات استرداد الممتلكات وتعويض ما فقدوه. وأبلغ الخبير المستقل بعدد الأطفال الكثير الذين لم يتمكنوا من الحصول على شهادات الولادة بسبب الأزمة.

٨١- وما يزال سوء التغذية مثار قلق في جميع أنحاء كوت ديفوار. فقد ذكرت السلطات أن أكثر من ٣٠ في المائة من السكان يعانون سوء التغذية. وفي عام ٢٠٠٠، سجلت كوت ديفوار نسبة سوء تغذية مزمنة بلغت ٢٥,٤ في المائة. وفي عام ٢٠٠٦، وبسبب الأزمة الخطيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٤ في المائة. وفي عام ٢٠١١، بلغت هذه النسبة ٢٧,٣ في المائة. وقد وصلت هذه النسبة إلى مستويات تنذر بالخطر في بعض المناطق، كالشمال والغرب. فالوضع في غرب البلاد مثلا يبدو مقلقاً جداً، إذ بلغت

النسبة ٣٧,٧ في المائة. فقد أدت التنقلات وصعوبة الحصول على البذور والمدخلات الزراعية في الغرب والجنوب الغربي إلى انخفاض المساحات المزروعة.

٨٢- وأشار الخبير المستقل إلى أن الإجراء الحكومي القاضي بتوفير الرعاية مجاناً في المؤسسات الصحية العامة لا يطبق في بعض مناطق البلاد.

٨٣- وما تزال إشكالية حقوق الملكية العقارية في كوت ديفوار، التي ساء وضعها بسبب الأزمات المتكررة منذ عام ١٩٩٩ التي قادت إلى تنقل السكان، سبباً حاسماً في النزاعات الطائفية، خاصة في الغرب. ويثير هذا الوضع صعوبة كبيرة في وجه السلام والاستقرار في البلاد، وبالنسبة إلى تنميته الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يكبح الجهود الرامية إلى الحد من الفقر المدقع والجوع وإدارة بيئية مستدامة.

٨٤- ويمثل القانون المتعلق بالأراضي الريفية، الذي اعتمد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وصدر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، واللوائح التنفيذية (٣ مراسيم و١٥ قراراً تنفيذياً)، الإطار القانوني الذي يسمح بتحويل الحقوق العرفية (غير المكتوبة) إلى حقوق ملكية حديثة، وتمكين الملاّك من الحصول على الأراضي الريفية بموجب القوانين العرفية وتمكين من لا سند لهم من الحصول على السند العقاري.

٨٥- ورغم تطبيق هذا القانون على الأراضي الريفية، فإن النزاعات العقارية ما تزال مستمرة. ويمكن تحليلها على أنها تنازع على حقوق الملكية يعيق التماسك الاجتماعي ويفضي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وتشريد السكان.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

٨٦- رغم ما لوحظ من تحسن على المستوى الأمني، فإن كوت ديفوار تظل بلداً هشاً يتعافى من أزمات متتالية عدة ويستمر في مواجهة تحديات كثيرة في مجال إصلاح قطاع الأمن، والإنعاش الاقتصادي، وتوطيد السلام والمصالحة.

٨٧- وفي هذا السياق، تظل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، من حيث عدم قابليتها للتجزئة، أولوية مطلقة، ولهما آثار على عودة المشردين داخلياً واللاجئين طواعيةً معزَّزين مكرَّمين.

٨٨- وأكد الخبير المستقل أن مكافحة الإفلات من العقاب بواسطة وضع آليات للعدالة الانتقالية، إذا تمت بنزاهة، قد تسهم في عودة المشردين واللاجئين، إضافة إلى

تعزيز التماسك الوطني. فمن الضروري إذن أن يواصل المجتمع الـدولي دعـم جهـود الحكومة لمواجهة التحديات العديدة المرتبطة بإعادة بناء البلد.

٨٩- إن المعادلة المتمثل طرفاها في الأرض والانتماء الإثني قنبلة موقوتة حقاً في الفضاء المغلق للتنافس السياسي على السلطة في فترة ما بعد هوفويت بوانيي. وتشهد خطـورة انتهاكات حقوق الإنسان في فترة ما بعد الانتخابات على أن هذه الانفجارات تندرج في دوامة مدمرة لحياة المجتمع الإيفواري وممتلكاته وقيمه الإنسانية الأساسية. إن ثقافة العنف، بسبب مدها ومداها، آخذة في التجذر في الطبقات العميقة من وجدان الشعب الإيفواري الجماعي وخياله.

٩٠- وقد تبيّن الخبير المستقـل وجـود عامـل أساسي يبعث على الأمـل في هـذا البلد – الإقليم: كوت ديفوار، ألا وهو التاريخ والجغرافيا والسكان. فمرونة الـشعب الإيفواري، التي أثبتتها الحركية الديمقراطية الجارية، تؤكد حقيقة ركيزة التعـايش هـذه وصلابتها، وهي ركيزة وقفت عندها، في نهاية المطاف، جميع المحاولات السياسية لإحداث الفرقة الإثنية أو الثقافية أو الدينية في صفوف الشعب الإيفواري. فقد اصطدمت محاولـة تفكيك الهوية الوطنية بالركيزة المتينة المتمثلة في التعايش الذي عرف الشعب الإيفـواري كيف يعمّق جذوره. وتقوم هذه الركيزة على التعددية الثقافية السلمية في إطار التسامح والتبادل على أساس قيم وآليات وممارسات تشارك فيها جميع الثقافات، وترسخها علـى المدى البعيد كل الطوائف التي جمعت بينها صدفة الهجرات والاقتصاد والعلاقات الأسرية والثقافية على أرض كوت ديفوار.

باء- التوصيات

١- توصيات مقدمة إلى الحكومة

٩١- يوصي الخبير المستقل حكومة كوت ديفوار بتوجيه أنشطتها إلى ما يلي: (أ) إعادة البناء الديمقراطي لأجهزة الدولة وترسيخ هذه الأجهزة؛ (ب) تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ (ج) التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (د) إنعاش التعايش؛ (هـ) تدعيم التعـاون والتضامن الإقليميين ودون الإقليميين.

٩٢- ينبغي أن تتمحور إعادة البناء الديمقراطي حول الآتي: (أ) تعددية سياسية تشمل الجميع وتحترم تنوع الشعب الإيفواري؛ (ب) وضع ميثاق ديمقراطـي تـوافقي يتعلـق بالمبادئ الأخلاقية للحياة السياسية؛ (ج) إنشاء مؤسسات وآليات مـستقلة تُـوفّر لهـا الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لضمان موضوعية ونزاهة الأفعال الديمقراطية الأساسية من قبيل الانتخابات، وتمويل الأحزاب السياسية، وتكافؤ الفرص في اسـتعمال وسـائل الإعلام والاتصال، واحترام الحريات الأساسية.

٩٣- ويوصي الخبير المستقل بأن تُدرَج في الدستور الإيفواري التعددية الثقافية والإثنية والدينية، بوصفها قيمة أساسية للأمة الإيفوارية.

٩٤- وينبغي للحكومة أن تعمل على نجاح واستمرار لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة بوسائل منها أساساً ما يلي: (أ) تعزيز ولايتها التي قوامها توخي الحقيقة والعدل والمصالحة؛ (ب) التفاعل بين مختلِف هيئات التحقيق وآلياته (لجنة التحقيق الوطنية، وخلية التحقيق الوطنية) ولجنة الحوار والحقيقة والمصالحة؛ (ج) مراعاة التحدي الكبير الذي تطرحه الحقيقة بتحديد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكشف المسؤولين عنها، وإلقاء الضوء على أسبابها الجذرية.

٩٥- ويوصي الخبير المستقل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة بأن تضع وتصدر، في ختام أعمالها، كتاباً أبيض يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ويغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١، وتحديد أماكن للاعتبار ترمز إلى تلك الانتهاكات لجمل الشعب الإيفواري.

٩٦- وينبغي للعدالة أن تولي الأولوية في مكافحتها الإفلات من العقاب للوسطية المنادية بضرورة العقاب وتشجيع المصالحة الوطنية بتراهتها في الملاحقة المنهجة لجميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١١.

٩٧- ويوصي الخبير المستقل الحكومة بأن تمد العدالة بالإمكانات البشرية والمادية اللازمة، والتخفيف من الضغط على السجون بالإفراج عن مرتكبي المخالفات البسيطة ومحاكمة سائر السجناء بسرعة، على أن يُتقيد بالضمانات القضائية المقررة.

٩٨- ويوصي الخبير المستقل بالمواءمة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي للحكومة في هذا الصدد أن تبذل قصارى جهدها من أجل تعزيز تنمية البلد الاقتصادية وازدهار الشعب الإيفواري في مجمله، على أن تراعى المساواة بين الأقاليم والطوائف، لا سيما عن طريق وضع خطة للتنمية والنهوض الاجتماعي – الاقتصادي بالشباب والنساء، وذلك بإنشاء مؤسسة جامعة محددة الغرض داخل أجهزة الدولة.

٩٩- وينبغي للحكومة أن تضع سياسة وطنية شاملة، بالتشاور والتعاون مع الطوائف المعنية، بشأن الأراضي الريفية يكون هدفها إضفاء الصبغة الموضوعية على مسألة الأرض وازدهارها، وفك الارتباط بين الأرض والانتماء الإثني، وتشجيع التعاون والتكامل في استغلال الأراضي استغلالاً يعود على الجميع بالازدهار.

١٠٠- وضع برنامج واسع النطاق لتعزيز حقوق الإنسان والتثقيف والتوعية بها يشمل الآتي: (أ) العمل بهمّة على ترويج القيم والممارسات والآليات التقليدية لجميع الطوائف من منظور التعايش والاحترام المتبادل؛ (ب) تنشيط نظام التعليم بتعزيز ثقافة السلام، والتنوع، والتعددية؛ (ج) تدريب جميع قوات الأمن على حقوق الإنسان.

١٠١- ويشجع الخبير المستقل الدولة الإيفوارية على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، خاصّة من منطلق الروح التي يتحلّى بها مجلس الوزراء المشترك بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو.

١٠٢- ويوصي الخبير أيضاً بحفز قدرات الشعب الإيفواري الهائلة على الإبداع الثقافي والفني، لا سيما شبابه، ليس في التعبير عن المشاعر والعواطف المكتومة والمكبوتة بسبب سِنِي الأزمة فحسب، بل القيم الإيجابية المتمثلة في التعددية وروح التسامح والتبادل.

٢- توصيات مقدمة إلى المجتمع الدولي

١٠٣- لا بد للمجتمع الدولي من أن يوطد انخراطه في العمل في كوت ديفوار بواسطة ما يلي: (أ) توفير دعم دائم للحركية الديمقراطية الجارية، خاصة ترسيخ التعددية السياسية؛ (ب) مساعدة لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة؛ (ج) تعزيز العدالة وأجهزة الأمن؛ (د) تقديم الدعم لتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما عن طريق تدريب المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان وتقديم الدعم المادي إليها؛ (هـ) تدعيم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وخاصة شعبة حقوق الإنسان.

١٠٤- ويدعو الخبير جميع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والشركاء الثنائيين إلى المساهمة، عن طريق التعاون الفاعل، في النهوض الاقتصادي لكوت ديفوار كي يتمتع سكانها تمتعاً أفضل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

١٠٥- ويوصي الخبير المستقل برفع الحظر عن الأسلحة المفروض على كوت ديفوار بغية تعزيز فاعلية أجهزة أمن الدولة على مجمل الأراضي الوطنية.

مرفق

قائمة محدّثة تضم أسماء المحتجزين في إطار أزمة ما بعد الانتخابات (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

ألف- المحتجزون في إحدى الفيلات بكورهوغو منذ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١

١- لوران غباغبو (الرئيس السابق)، نقل إلى لاهاي ليلة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

باء- المحتجزون في إحدى الفيلات بأوديبني منذ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١

١- سيمون غباغبو (السيدة الأولى سابقاً)
٢- أوجين دجيدجي (طبيب السيدة الأولى سابقاً)

جيم- الأشخاص الخاضعون للإقامة الجبرية في فندق لا نوفيل بيرغولا (أبيدجان) والذين اتُّهموا ونقلوا لاحقاً إلى سجن بونديالي منذ ٩ تموز/يوليه ٢٠١١

١- رئيس الوزراء جيلبير آكي نغبو
٢- الوزير ألسيدي دجيدجي
٣- الوزيرة كريستين أدجوبي
٤- فيليب هنري داكوري (المحافظ السابق للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا)
٥- الموقّر مارتان سوكوري بوهوي
٦- نوربير غناهوا زيبرابي
٧- الوزير ديزيري نويل لوران دالو
٨- ديزيري كريستوف سيكا أوبودجي
٩- بازيل ماهان غاهي

دال- المحتجزون في سَرِيّة كورهوغو الإقليمية

١- العميد برونو دوغبو بلي (قائد الحرس الجمهوري سابقاً)
٢- الطبيب العقيد روني داليبا
٣- قائد الشرطة دونيس موني
٤- قائد الكتيبة نوربير دوا كواسي

٥- قائد الشرطة غيدي زاغاهي
٦- رائد الشرطة الركن ريمي كوبلي
٧- الملازم هيرفي زاكرو
٨- ضابط الصف ماثيو غوسي
٩- ضابط الصف بي تراغيي زوكو
١٠- ضابط الصف كواكو كوامي
١١- الرقيب الأول جوناس غنالوكو
١٢- الرقيب الأول أوستاش أدون
١٣- ديزيري أموس لوبا
١٤- الرقيب الأول جان هنري فيتي كواكو
١٥- الرقيب الأول كيي بيلي
١٦- الرقيب بول سوبي غراه
١٧- الرقيب لوران كيني ك.
١٨- الرقيب فابريس تشيكا
١٩- الرقيب نوربير نيامكي إيكولان
٢٠- السيد باتريس باي (مدني)
٢١- السيد إيمي دجيكوري (مدني)
٢٢- السيد جان لوي زيزا زاكا (مدني)
٢٣- السيد أوزي يودي (مدني)
٢٤- السيد جان لوي تياغنيري (رئيس منطقة يوبوغون)
٢٥- قائد الشرطة جواكيم روبي غوغو
٢٦- قائد الشرطة سيزار نيغبلي دوغبا
٢٧- قائد الشرطة كلود يورو

هاء- المنقولون إلى كاتيولا منذ يوم الاثنين ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١١

١- نارسيس كويو تيبا (مدير ديوان سابق)
٢- الوزير جان جاك بيشيو
٣- الوزيرة جونوفييف برو غريبي
٤- مفتش الدولة العام سانغاري عبد الرحمن

واو- المنقولون إلى بونا

١- باسكال آفي نغيسان
٢- ميشيل غباغبو

زاي- العسكريون ورجال الدرك المحتجزون في سجن أبيدجان العسكري

رجال الدرك الذين قبض عليهم والذين كانوا محتجزين في مخيم كوماندو في كوماسي ثم نقلوا إلى سجن أبيدجان العسكري يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

١- الرقيب هوغ باتريك كيو (١١/١٠/١٥)
٢- الرقيب الأول هنري ستيفان أهو لوغونتشي (٢٠١١/١٠/١٥)
٣- الرقيب الأول فرانسوا زيي بي إيري (١١/١٠/١٩)
٤- الرقيب كيالي واتارا سليمان
٥- الرقيب الأول غي بوستان تاما - بي كوفي
٦- الرقيب الأول غي بوغر لاكوست (١١/١٠/١٥)
٧- الرقيب جان جوريس أكا أنوا
٨- الرقيب داغو غنابرو أ. هـ. بريغاد ديدييفي (١١/١٠/١٥)
٩- الرقيب الأول بيلي أوغوستان دجوما (١١/١٠/١٥)
١٠- الرقيب الأول ماثياس بيدي (١١/١٠/٢٩)
١١- الرقيب الأول كواسي أنزونا (١١/١٠/٢٥)
١٢- الرقيب سامسون كوتيا (١١/١٠/٢٥)
١٣- الرقيب الأول جيرمان كواديو غوران
١٤- الرقيب الأول أنطونيو دوميسي كواسي
١٥- الرقيب الأول أبروغوا كوتوان
١٦- الرقيب مارك نغيسان
١٧- الرقيب سيدوي باه
١٨- الرقيب جان ميان
١٩- الرقيب لوران نينينيون
٢٠- الرقيب الأول أكبا أكبس

١٢ ضابطاً محتجزاً في سجن أبيدجان العسكري

١- العقيد دوني أدو دونغا
٢- الرائد جاك فرانك غوي بليبو
٣- الرائد رولان ياو كوناكو
٤- الرائد جان زوه لوا
٥- النقيب رولان نغيسان
٦- الرائد هنري كواديو بالي
٧- الرائد جوناس كاتي

٨- النقيب سيري
٩- العقيد الركن غناهوري
١٠- النقيب كويو
١١- الملازم كرابا (ألقي عليه القبض في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١)
١٢- الملازم الأول دجاكو لاندري

العسكريون ورجال الدرك الذين كانوا محتجزين في مخيم أغبان ثم نقلوا إلى سجن أبيدجان العسكري يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

١- الرقيب كوري بوموهير
٢- الرقيب ميكائيل أمونشي (ألقي عليه القبض في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)
٣- العريف جان كلود مولي (ألقي عليه القبض في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)

العسكريون العاملون في الحرس الجمهوري الذين ألقي عليهم القبض يوم ٢ آب/أغسطس ٢٠١١ والذين كانوا محتجزين في مركز شرطة المقاطعة الرابعة ثم نقلوا إلى سجن أبيدجان العسكري يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

١- كبير ضباط الصف كوفي بيدي (ألقي عليه القبض في ٢ آب/أغسطس ٢٠١١)
٢- كبير ضباط الصف ماثيا أوكوبو غوكو
٣- الرقيب الأول جيرفي ياتي نغومون

عسكري ألقي عليه القبض واحتجز في مركز شرطة المقاطعة الحادية والثلاثين يوم ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ ثم نقل إلى سجن أبيدجان العسكري يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

العريف آلان مابري

عسكري ألقي عليه القبض واحتجز في مخيم أغبان يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ثم نقل إلى سجن أبيدجان العسكري يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

العريف دافيد كراه ياو

العسكريون المحتجزون في سجن وإصلاحية أبيدجان، جناح "المستوعَبون"

١- العقيد جان أبي (نائب قائد الحرس الجمهوري سابقاً)
٢- العميد فوسينيو فاغبا فوسينيو
٣- العقيد مودي
٤- القائد كيبري
٥- قائد الشرطة لوغي أوزي
٦- الملازم الأول كوبي

٧- القائد تولي

٨- الرائد أنطوان كانغبي

مدني محتجز في سجن وإصلاحية أبيدجان، المبنى C

دوني ماهو غوفلي (قائد ميليشيا سابق ألقي عليه القبض يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في غيغلو)

عسكري محتجز في مكان مجهول منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

القائد أنسيلمي سيكا سيكا (مُعاون سابق للسيدة سيمون غباغبو)